

”جنة“ كامب ديفيد.!!

- (الجنة الحقيقية لمهربى المخدرات نشأت فى أعقاب التوقيع على معاهدة الصلح المنفرد بين بيجين والسادات)
”جاك ديروجي“ مراسل مجلة ”الإكسبريس“ الفرنسية فى تل أبيب..
- مبارك الرئيس المخلوع و الكنز الإستراتيجى لإسرائيل يضع « ريشة « على رأس مهرب المخدرات «الإسرائيلي» يوسف الطحان؟؟!!
- ”إيقال لافيف“ المحرر بمجلة ”هاعولام هازيه“ الإسرائيلية يقطع بأن ”مخابرات إسرائيل منذ سنوات طويلة وهى تقوم بمساعدة عملائها على تهريب المخدرات من جنوب لبنان إلى مصر والأردن«!!
- كلهم قالوها، اللواء حسن أبو باشا، قالها فى الأول من أبريل ١٩٨٤، واللواء أحمد رشدي، قالها فى الثانى من ديسمبر ١٩٨٥، واللواء زكى بدر، قالها فى ١٩ مارس ١٩٩٩.

كلهم - وقت أن كانوا وزراء لداخلية مصر - قالوا فى مجلس الشعب، بأن: (تهريب المخدرات إلى مصر، وراءه مخطط دولى يستهدف تدميرنا من الداخل)!!

كلهم قالوها، وتناسوا، فيما يبدو اسم هذه الدولة التى قالوا لنا بأنها تخطط لخلق «ثغرة» فى صفوفنا تدمرنا بها من الداخل. كلهم قالوها وتناسوا أيضا بأن أولى خطوات مواجهة الجادة والحقيقية لمثل هذه الثغرة وغيرها، هو مكاشفة الشعب بحقيقة مصدرها، وحقيقة أهدافه، بدلاً من أن نضع رءوسنا هكذا فى الرمل، ولا نسمى الأشياء بأسمائها.

فقط أفلام، وكتب، وخطب، وبرامج تليفزيونية، وحواديت مغيبة ومسلية، تطاردنا بها أجهزة الإعلام الرسمية عن الكيف، والمساطيل، وإدمان المخدرات، ولا أحد منها أو من المسؤولين فى الدولة المصرية، يصارح الشعب المصرى منبهاً، إلى أن هذا الخطر المدمر، وراءه العدو الصهيونى، المستفيد من أن نصبح جميعاً أمة مغيبة، مسطولة، لا تنتج حتى خبزها، ليسهل عليهم هتك سرها، وأرضها، وعرضها، وقتما يشاءون. والدليل: هذا هو - أولاً - الانتشار الرهيب للمخدرات فى مصر خلال السنوات العشر الأخيرة.

وهذا هو - ثانياً - اللواء عصام الترساوى وقت أن كان رئيساً لقسم مكافحة «العقاقير التخليقية»، يقول لجريدة «الأخبار» فى ١٨ أكتوبر عام ١٩٨٨: (المخدر المسمى «بالماكستون فورت»، والذى ضبطنا منه ثلاثة مليون سنتيمتر مكعب، فى عام ١٩٨٧

على سبيل المثال، دخل إلى مصر - أول ما دخل - على أيدي
صيدلى يهودي، اسمه، زكى فضل الله (حايك)!!

وهذا هو - ثالثا - اللواء زكى بدر فى ١٩ مارس ١٩٨٨، أى
حينما كان وزيراً لداخلية مصر، يقول يعترف هو الآخر تحت
قبة البرلمان المصري: (مصر لم تعرف الهيروين، ولم يدخلها منه
جرام واحد، إلا فى عام ١٩٨٢)!!

ماذا يقصد بالضبط!؟

اللواء «محمد فتحى عيد» وقت أن كان مديرا لإدارة مكافحة
المخدرات تولى هو مهمة التفسير، وقال صراحة لجريدة
«الجمهورية» فى ٢١ سبتمبر ١٩٨٩ بأن (معارك سنة ٦٧ كانت
قد أغلقت طرق تهريب المخدرات البرية المتمثلة فى سيناء،
والبحرية المتمثلة فى خليج وقناة السويس، ومنذ عام ١٩٨١ ومع
فتح الحدود المصرية مع إسرائيل، ومع عودة سيناء إلى مصر،
عاد ثانياً تهريب المخدرات إلينا، لدرجة أن كمية المخدرات
التي ضبطت فى عام ١٩٨٢ وحده وصلت إلى ٦٨٩٧١ ثمانية
وستون ألفاً، وتسعمائة وواحد وسبعون كيلو من الحشيش و ٣٦٥
ثلاثمائة وخمس وستون كيلو من الأفيون والهيروين)!!

ومن يومها - والكلام لا يزال للواء فتحى عيد - ظل هذا الرقم
يتصاعد، حتى قفز إلى ٢٢ (اثنين وعشرين) طنا من الحشيش
و ٨٩٩ (ثمانمائة وتسعة وتسعون) كيلو من الأفيون والهيروين
خلال ستة أشهر فقط، وهى الفترة من أول يناير ١٩٨٩ وحتى
٣١ يوليو من نفس العام، ومعروف أن هذه الكميات المضبوطة،

غالباً ما تمثل ١٠٪ فقط من كمية المخدرات التي نجح المهربون في إدخالها إلى البلاد!!

تحت قبة البرلمان :

بالضبط، بالضبط: في ١٦ أبريل عام ١٩٨٩، طالب أيضاً الدكتور رفعت المحجوب وقت أن كان رئيساً لمجلس الشعب، بأن تكون السيادة المصرية «كاملة» على منفذ طابا، لأن هذا المعبر المصري، في رأيه (يمكن أن يمثل ثغرة جديدة يتسلل منها الهيروين إلى شبابنا) هكذا نصا.

نفس المعنى تقريباً: قاله أيضاً النائب جمال أسعد عبد الملاك في ١٩ مارس عام ١٩٨٨ حينما وقف يقول في مجلس الشعب بالحرف الواحد: (الاختراق الذي حدث للشعب المصري بالمخدرات، حدث فقط بعد الانفتاح، وبعد اتفاقية كامب ديفيد)!! وفي مجلس الشورى، وتحديدًا في ٢٦ مارس ١٩٨٩ قطع رئيسه وقتها الدكتور مصطفى كمال حلمي بأن (، ما يحدث الآن من انتشار لإدمان المخدرات في بلادنا، هو أيضاً محصلة لتطبيق خاطئ لسياسة الانفتاح الاقتصادي)!!

والنتيجة، كارثتان!!

الكارثة الأولى: قرأتها على لسان مدير مكتب تنسيق الكليات العسكرية في ١٢ ديسمبر ١٩٨٩.

والكارثة الثانية: في صفحة (١٨٦) من كتاب «كارثة الإدمان» للأستاذ إبراهيم نافع، قرأتها على لسان اللواء «جميل

حنا مسيحه» وقت أن كان يشغل منصب خبير مصر لمكافحة المخدرات بمنظمة الأمم المتحدة!!

الكارثة الأولى تقول: بأن كشف اختبارات القبول بالكليات العسكرية، كشف عن تدهور «مخيف» فى المستوى الصحى والبدنى لشباب مصر، بدليل أن (نسبة «غير» اللائقين صحياً، قفزت فى ١٩٨٩ مثلاً، إلى ٧٥٪ من إجمالى المتقدمين، بزيادة (١٥٪) عن العام الذى قبله) وهذا ماجاء علنا على لسان مدير مكتب تنسيق الكليات العسكرية فى ١٢ ديسمبر ١٩٨٩.

والكارثة الثانية تقول على لسان اللواء جميل مسيحه، بأن (جريمة تهريب المخدرات إلى مصر، هى فى حقيقتها، جريمة خيانة وطنية، وجريمة بيع لأدق أسرار الوطن العسكرية والاقتصادية، وفى جعبتى الكثير مما يؤيد ذلك بالأدلة الدامغة، سواء من ملفات الذين تورطوا فى الجاسوسية، وكان الثمن هو المخدرات، أو من خلال محاولات العدو لخفض الروح المعنوية بين أفراد القوات المسلحة المصرية أثناء حربى ٥٦ و ٦٧، وذلك بوصف قواتنا المسلحة فى إذاعاته، وإشاعاته، بأنهم جيش من الحشاشين!!)، هكذا نصا، كما جاء فى صفحة (١٨٦) من كتاب «كارثة الإدمان» لنقيب الصحفيين الأسبق «إبراهيم نافع».

لحظة من فضلك :

ما سبق ذكرني، بما أقره اللواء زكى بدر، حينما كان وزيراً للداخلية، تحت قبة مجلس الشعب، حينما وقف فى ١٩ مارس ١٩٨٨ يعترف صراحة بأن (المخدرات وراء العديد من

جرائم خيانة الوطن، ووراء العديد من الجرائم الغريبة، والشاذة التى نسمع عنها الآن، والتى يرتكبها المدمن تحت تأثير الإدمان، أو من أجل إشباع حاجته للحصول على المخدر، وبالتالي فإن المدمن لا تتمثل خطورته فيما يرتكبه فقط فى حق نفسه، وإنما أيضاً فيما يرتكبه من عدوان على سلامة الوطن وأمنه، ومن الشجاعة أيضاً أن نقر معاً بأن الفئات التى ظهرت نتيجة الانفتاح، والتى تحصل على دخول هائلة دون عمل حقيقي، هى أول من يتمكن من شراء المخدرات، وترويجها!!

وذكرنى أيضاً: بما قرأته على صفحة (٤٥) من كتاب «حرب المخدرات» الذى أصدرته «هيئة الاستعلامات» وفيه تعترف نصاً بأن (رجال الحكومة المكلفون بحراسة الحدود، أو الواقفون وراء الخطوط الخلفية فى كل المواقع، هم أول من يحتفظون بأسرار الوطن، ولذلك يتجه العدو أول ما يتجه، إلى هؤلاء ليحاول إغراءهم بوحدة من هذه الطرق الثلاثة.

الطريقة الأولى: هى الترويج لتعاطى المخدرات وتيسيرها، وتهيئة مجالها، حتى يتاح الجمع بين عملاء العدو، وبين من يريد الحصول منهم على معلومات، وحتى يصبح مستطاعاً تحت تأثير المخدرات الحصول منهم على الأسرار، التى تعرض أمن الوطن للخطر، خصوصاً وأن المدمن، وقت احتياجه للمخدرات، يكون مستعداً لأن يفرط فى كل شيء، حتى عرضه!!

والطريقة الثانية هي: استدرج من يستطيع استدرجه للدخول فى صفقات تهريب مخدرات عبر الحدود، فإذا ما

أثمر الإغراء بالمال ثمرته ، انتقلت الصفقات بعد ذلك إلى هدفها الحقيقي ، وهو التجسس على الوطن (!!) ، ولعل أحد الأدلة على صدق ذلك ، هو ما قرأناه على صفحات الجرائد المصرية فى ١١ يناير ١٩٩٠ من أن العقيد محمد حسام الدين بديوى وقت أن كان قائداً لمخابرات حرس الحدود فى منطقة القناة وشمال سيناء ، قد رفض مليون جنيه «رشوة» ، مقابل تسهيله لدخول ثلاثة أطنان مخدرات إلى مصر!!

أما الطريقة الثالثة : فهى استغلال عصابات التهريب فى أعمال التجسس ، مقابل معاونتها فى عمليات تهريب المخدرات ، وهو بالضبط ما سوف نقرأه معاً بالتفصيل فى الأسبوع القادم ، على لسان «إيقال لافييف» المحرر بمجلة «هاعولام هازيه» الإسرائيلية حين قطع بأن «مخابرات إسرائيل منذ سنوات طويلة وهى تقوم بمساعدة عملائها على تهريب المخدرات من جنوب لبنان إلى الأردن ومصر»!!

انتهى ما قرأته لكم من صفحة (٤٥) من كتاب «حرب المخدرات» الذى أصدرته «الهيئة العامة للاستعلامات» فى مصر ، وهى كما نعلم هيئة «حكومية» مصرية!!

وعلى ذكر جنوب لبنان : هذا هو أيضاً ما قاله «جاك ديروجي» فى صفحة «٩٢» من كتابه الهام «المافيا فى إسرائيل» ! وجاك ديروجي - بالمناسبة - هو صحفى فرنسي ، عمل لفترة طويلة مراسلاً لمجلة «الإكسبريس» الفرنسية فى تل أبيب ، وقد

أثار كتابه هذا، ضجة واسعة في أوروبا، انتهت بأن كشفت إسرائيل عن حقيقتها، وطرده تماماً خارج «فلسطين» المحتلة، يقول «جاك ديروجي» فى صفحة «٩٢» من كتابه الهام : (إذا كنت تريد أن تعرف الطريق الذى يسلكه الحشيش والكوكايين والهيروين حتى يصل إلى مصر، فيجب عليك أن تبدأ من شمال إسرائيل، وتحديدًا من المنطقة التى يسيطر عليها الآن سعد حداد فى جنوب لبنان، حيث تنتشر مزارع الحشيش الشاسعة ومعامل صناعة الهيروين من الأفيون، ومن هناك، تجتاز المخدرات الحاجز الذى اصطلح على تسميته بالجدار الطيب، إما عبر إسرائيل فى الشاحنات القوية، وإما فى إطارات المطاط التى تعلق على مؤخرة مراكب الصيد، لتأخذ طريقها سالمة، فى حراسة القوات الإسرائيلية، إلى غزة أو تل أبيب، ومن غزة إلى بورسعيد، ومن تل أبيب إلى القاهرة، حيث الجنة الحقيقية لمهربى المخدرات الإسرائيليين التى نشأت فى أعقاب التوقيع على معاهدة الصلح بين بيجين والسادات!!) هكذا نسا، قال «جاك ديروجي» صفحة «٩٢» من كتابه الهام «المافيا فى إسرائيل»!

وفى ١٩ نوفمبر ٨٦ نشرت "الأوبزرفر" البريطانية، هى الأخرى، تحقيقاً مصوراً، لبعض ما يحدث فى جنوب لبنان، قطعت فيه بأن «وادي البقاع بالرغم من أن كل التنظيمات السياسية والعسكرية، لها ما يمثلها فيه، إلا أن السيادة العظمى عليه فى أيدي تجارة المخدرات التى توفر التمويل الدائم لنفقات الحرب الأهلية، منذ اندلاعها»!!!

وعلى لسان «دان جيت» أحد عملاء مكتب مكافحة المخدرات الأمريكي فى قبرص، دللت «الأوبزرفر» أيضاً، على أن الحرب الأهلية فى لبنان «قد ساعدت على ازدهار تجارة المخدرات فى وقت تفتت فيه البلاد، وتبددت فيه سلطة الدولة، على العالم السرى لوادى البقاع، الذى به الآن ما يزيد عن ١٥ معملاً لاستخلاص الهيروين، وثمانية معامل أخرى فى بعلبك، وعدد آخر من المزارع والمعامل، تقع بين زحلة، وبعلبك حيث يتم استخلاص الهيروين هناك فى بيئة قذرة للغاية، وسط حراسة كتائبية وإسرائيلية مشددة، خصوصاً بعد اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان فى عام ١٩٨٢»، وهو- بالمناسبة- العام الذى دخل فيه الهيروين إلى مصر!!

والآن: هل يكفى كل ما سبق، لكى نرفع رؤوسنا جميعاً من «الرمل»، ونسمى الأشياء بأسمائها!!!

هل يكفى ما سبق، لكى "ننتبه" إلى حقيقة دور إسرائيل فى إغراق مصر- هكذا- بالمخدرات!!!

جريدة «الجيروزاليم بوست» الإسرائيلية نفسها، ذكرت هى الأخرى، أن مصدراً إسرائيلياً «رقيق المستوى، اعترف لها بأن (حجم المخدرات التى يتم تهريبها من جنوب لبنان إلى مصر، عبر إسرائيل يزيد عن ٧، طن سنوياً)، وهو رقم أفزع كاتبنا الكبير «كامل زهيري»، وأراد أن يفزعنا به نحن أيضاً، فنقله لنا- من ثقب بابهِ المنير- على صفحات «الجمهورية» فى ٢٢ أغسطس ٨٩.

واللواء محمد فتحي عيد، مدير إدارة مكافحة المخدرات، قرأت معى منذ قليل- بأنه اعترف هو الآخر، أن (تهريب المخدرات إلى مصر، عاد إلينا ثانياً وبكثافة، مع فتح الحدود المصرية مع إسرائيل)!!

لكن اللواء «زكى بدر» حينما كان وزيراً للداخلية «عز» عليه فيما يبدو، أن نتهم إسرائيل بذلك، ويصمت!!

والدليل هو: صحفنا التي صدرت فى القاهرة صباح ١٤ مارس ١٩٨٩، والتي أخبرتنا بأن أحد أعضاء مجلس الشورى كان، هو الآخر، قد وقف مؤكداً فى وجود الوزير زكى بدر، بأن (خطر المخدرات يتسرب إلينا عن طريق إحدى الدول الشرقية المجاورة لسينا)، دون أن يذكر إسرائيل بالاسم، إلا أن اللواء «زكى بدر»، عاجله مؤكداً، وبالحرف الواحد، بأنه (يقطع أن لا خطر على مصر، لا من الدول الشرقية، ولا من الدول الغربية، وإنما الخطر مننا فينا)، وممن أسماهم «بالخوارج» المسلمين، ومن بعض الدول الإسلامية واتهمهم صراحة تحت قبة المجلس، بأنهم هم - لا إسرائيل! - الذين يقومون «بتهريب المخدرات» إلى مصر.

وفى نفس الوقت- وهو الأغرب- أن الوزير «زكى بدر» قال يومها بأن (خطر المخدرات، سيظل يهدد أجيال الحاضر وأجيال المستقبل)، وأقسم تحت قبة مجلس الشعب، على أن (أى كلام خلاف ذلك، هو كلام للاستهلاك المحلي، وأتحدى أى شخص على ظهر الأرض، يدعى القدرة على إنهاء مشكلة

انتشار المخدرات فى مصر، هكذا حرفيا قال الوزير «زكى بدر» وفقا لما نشرته صحف القاهرة فى ١٤ مارس ١٩٨٩.

وبالطبع: صفق له حضرات الأعضاء، كالعادة!!!.

يبدو أن وزير الداخلية الذى جاء بعد اللواء زكى بدر، وهو اللواء محمد عبد الحليم موسى» قد قبل «التحدي»، فهذه هى كل الصحف التى صدرت يوم الثلاثاء - ١٦ يناير ٩٠- تؤكد أن اللواء محمد عبد الحليم موسى» وزير الداخلية قال نصا بأن (هدفه الأول هو القضاء على مشكلة المخدرات)، وأنه أصدر توجيهاته الواضحة (بالحد من استخدام قانون الطوارئ، بحيث يقتصر تطبيقه على تجار المخدرات، وتجار العملة، والسوق السوداء، ومرتكبى حوادث السرقة بالإكراه)، وهى بالفعل فى مقدمة مشاكلنا الحقيقية!!

وفى نحو العاشرة من مساء نفس اليوم- ١٦ يناير ٩٠- رأيت أيضاً اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية وقتها، على شاشة التلفزيون وهو يعلن فى أولى حلقات برنامج «الشارع المصرى» بأنه سوف يعتبر معركته للقضاء على مشكلة المخدرات فى مصر (قياساً لمدى نجاحه كوزير داخلية)..

هكذا بالحرف!!

إن: اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية وقتها،
مطالب- أمام الشعب- بمحاصرة كل الثغرات التي يتسلل إلينا
منها خطر المخدرات، وأولها ثغرة إسرائيل، وبديهي أن ثغرة
إسرائيل بالذات، لن يغلقها إلا احترام حكومة مصر لعقول
الشعب المصري، ومصارحته بخطورة هذه الثغرة، وحقيقة
أهدافها، لن يغلقها، إلا تسمية الأشياء بأسمائها.

فمن هو- إن- يوسف أمين طحان يا سيادة وزير داخلية مصر؟!
هل هو فقط مجرد عاطل، ومهرب، وقواد، أم هو- فعلاً-
أحد عملاء الموساد؟!

ثم: لماذا لم يتم إعدامه حتى وهو الذى صدر الحكم بشنقه
فى ٦ مارس ١٩٨٦ وأيدته محكمة النقض وأصبح حكماً نهائياً
فى ٢٢ يناير ١٩٨٧؟!، ويبقى تصديق الرئيس المخلوع مبارك
على الحكم، "لتنفيذه"، مثلما يقضى القانون!! وهو للأسف ما لم
يحدث، فهل على رأسه ريشه؟! هل على رأس مهرب المخدرات
«الإسرائيلي» ريشة، دون غيره من مهربي المخدرات المصريين
أو من المهربيين الذين لا يحملون الجنسية «الإسرائيلية»!!!
فى ٢٨ أغسطس ١٩٨٩ قالت صحيفة "الأحرار" بالحرف
الواحد ودون أن يكذبها أحد، بأن

(أجهزة الأمن المصرية أحبطت محاولة فاشلة، قامت بها
المخابرات الإسرائيلية، لتهريب مهرب المخدرات الإسرائيلي،
يوسف طحان من سجن استئناف القاهرة، بعد أن فشلت المحاولات
الإسرائيلية فى التفاوض مع مصر، لإصدار قرار بالعفو عنه)!!

وقبلها: فى الأول من سبتمبر ١٩٨٧ قطعت جريدة «الشعب» دون أن يكذبها أحد- أيضاً- حتى الآن، بأن مهرب المخدرات الإسرائيلى يوسف طحان (قد اختفى من سجن الاستئناف)، وألمحت الجريدة إلى احتمال أن يكون قد تمت مبادلتة بسعد الرطيل!! كل ذلك ومازالت حكومتنا الرشيدة «ودن من طين» وأخرى- أيضاً- من طين، لعدم توافر دقيق العجين، فيما يبدو. حتى القاضى الذى حكم بالإعدام على مهرب المخدرات الإسرائيلى يوسف الطحان، حينما تعرض لمحاولة «اغتيال» مريبة، لاذت حكومتنا كالعادة، بحالة صمت غريبة، ومريبة، وغير مفهومة، رغم أن القاضى هو «شقيق» كان رئيسا للوزراء وقتها!!

كيف؟! أنا أقول لكم.